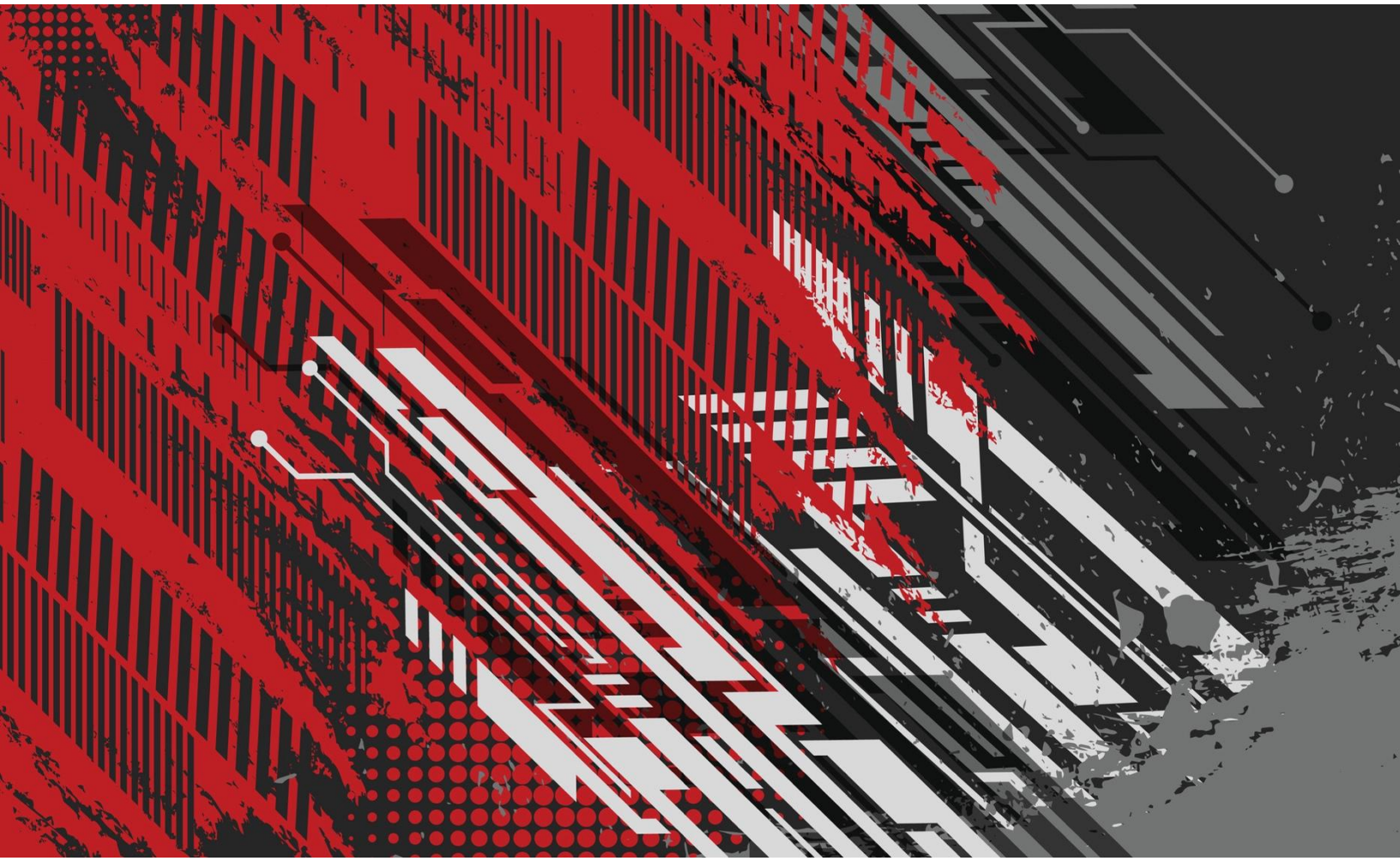
الطبقة الوسطى في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية

ستار الخفاجي

11 تشرين الأول 2026



حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الطبقة الوسطى في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية

لا يوجد تعريف موحّد أو مفهوم محدد للطبقة الوسطى في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يختلف تعريفها باختلاف المنظور النظري المعتمد. ففي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المرتبط بآدم سميث، ممكن تشخيص الطبقة الوسطى بأنها الفئة التي تضم أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة، والحرفيين، وصغار التجار، والمهنيين الذين يمارسون أنشطة اقتصادية مستقلة. أما في المنظور الماركسي، فتُعرَّف الطبقة الوسطى استناداً إلى علاقة الأفراد بوسائل الإنتاج، إذ تقع بين البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج والبروليتاريا التي تعتمد على بيع قوة عملها مقابل الأجر، وغالباً ما يُشار إليه (البرجوازية الصغيرة).

ويتمثل الاختلاف الجوهري بين المفهومين في أن المنظور الماركسي يعتمد معيار العلاقة بوسائل الإنتاج لتحديد الموقع الطبقي، في حين يستند المنظور الرأسمالي إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية مثل مستوى الدخل والتعليم والمهنة والمكانة الاجتماعية. ومن ثم فإن مفهوم الطبقة الوسطى يظل مفهوماً نسبياً يتأثر بالإطار النظري المستخدم في تفسير البنية الطبقية للمجتمع وتحليل أدوار الفئات الاجتماعية المختلفة في العملية الاقتصادية والتنموية.

الطبقة الوسطى في العراق

وفقاً لتحليلات حنا بطاطو، فإن الطبقة الوسطى العراقية لم تظهر دفعة واحدة، بل تشكلت تدريجياً نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة وحتى النصف الثاني من القرن العشرين. فقد شهدت المدن الرئيسة، مثل بغداد والموصل والبصرة، ظهور فئات من التجار والحرفيين والموظفين، إلا أن تأثيرها ظل محدوداً نسبياً بسبب هيمنة البنى التقليدية، ولا سيما العشائرية والدينية.

كما يشير عدد من الباحثين، ومنهم الدكتور مظهر محمد صالح، إلى أن الطبقة الوسطى في العراق مرت بمسارات متعرجة من الصعود والتراجع، متأثرة بطبيعة الدولة الريعية والأزمات السياسية والاقتصادية المتعاقبة.

وقد أسهم توسع الجهاز الإداري للدولة بعد تأسيسها عام 1921، وازدياد أعداد الموظفين والضباط والمهنيين، وتطور وسائل النقل والمواصلات، فضلاً عن تدفق العوائد النفطية في نشوء طبقة وسطى حديثة تمتلك وعياً سياسياً واجتماعياً وثقافياً متنامياً.

ومثّلت ثورة 14 تموز 1958 مرحلة مهمة في صعود وتبلور الطبقة الوسطى، إذ أصبحت الفئات الوسطى لاعباً أساسياً في إدارة الدولة والمشاركة في صنع القرار السياسي. كما شهدت نهاية ستينيات القرن العشرين وبداية السبعينيات توسعاً ملحوظاً لهذه الطبقة نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية والتوسع الكبير في مؤسسات الدولة وقطاعي التعليم والخدمات، الأمر الذي أدى إلى نمو واسع للفئات الوسطى وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن هذا المسار بدأ بالتراجع منذ مطلع الثمانينيات، حيث تعرضت الطبقة الوسطى إلى حالة من التآكل والانكماش نتيجة الحروب العبثية المتعاقبة والأزمات الاقتصادية. وتفاقم هذا التراجع خلال فترة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين، مما أدى إلى انخفاض حاد في مستويات الدخل والمعيشةح فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من الكفاءات العلمية والمهنية، الأمر الذي أضعف القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الوسطى العراقية.

الطبقة الوسطى بعد عام 2003

شهدت الطبقة الوسطى في العراق بعد عام 2003 تحولات جذرية ارتبطت بالتغيرات السياسية والاقتصادية وادت عملية التحول السياسي وما رافقها من اضطرابات أمنية وأزمات اقتصادية الى اضعاف حاد في مقومات الطبقة الوسطى وخاصة في السنوات الأولى للتغير.

ومن هذه التحديات ارتفاع معدل البطالة وضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد الكلي على موارد النفط بالإضافة الى انتشار الفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار الأمني وكل هذه العوامل ساهمت بإضعاف الطبقة الوسطى بشكل كبير يقسم الدكتور مظهر محمد صالح الطبقة الوسطى الحالية في العراق الى ثلاثة شرائح

- الشريحة العليا :وتضم كبار الموظفين واساتذة الجامعات والاطباء والمهندسين.
- الشريحة المتوسطة:تشمل الموظفين التكنوقراط واصحاب المهن الحرة المسقرة والموظفين ٠
- الشريحة الدنيا: تتكون من صغار الموظفين ،المتقاعدين وذوي المهارات المحدودة.

الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بدات تتسع في حين تواجه الطبقة الوسطى تراجعاً متواصلاً في قدرتها على على الحفاظ على مستوى معيشي بفعل ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع فرص العمل بينما برزت طبقة عليا هجينة طبقة طفيلية بفعل ارتباطها بالسلطة واستحواذها على عقود الدولة والسرقات والتهريب و المضاربة بالعملة والفساد المالي والاداري ٠

كما ان سيطرة الاقتصاد الريعي ادى الى ظهور شرائح استهلاكية تعتمد على في تمويلها على الإيرادات النفطية اكثر من اعتمادها على النشاط الانتاجي وهذا ما يحد من مساهمة الطبقة الوسطى في تحقيق التنمية المستدامة ٠

الطبقة الوسطى ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق:

الطبقة الوسطى من اهم الركائز الاجتماعية والاقتصادية لأي دولة وفي العراق يرتبط نجاح التنمية الاقتصادية الى حد كبير بقوة وقدرة هذه الطبقة كونها تمثل الفئة الأكثر انتاجية والاقدر على دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية وذلك من خلال تنمية رأس المال البشري وتحفيز الاستثمار لكن للاسف فان فاعلية هذا الدور مازالت محدودة بسبب هيمنة الاقتصاد الريعي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني و ضعف القطاع الخاص لذلك فان الاهتمام باعادة نشاط وتوسيع الطبقة الوسطى شرطاً اساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية ٠

خطوات إنعاش الطبقة الوسطى

- الاصلاح السياسي: ان نهوض الطبقة الوسطى من جديد مشروط بالإصلاح السياسي الجذري واستعادة الدولة لهيبتها وعودة الأمن والاستقرار والتخلص من نظام المحاصصة والطائفية وتحول الدولة من دولة مكونات الى دولة المواطنة ولا تعتمد في مواردها على النفط وتحويلها الى دولة أكثر قدرة وكفاءة على تنوع انتاجها٠
- مكافحة الفساد والقضاء عليه: يُعدّ الفساد المالي والإداري من أبرز العوامل التي أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة وإعاقة تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، الأمر الذي انعكس سلبًا على أوضاع الطبقة الوسطى وقدرتها الاقتصادية والاجتماعية. فكلما تراجعت مستويات الفساد وتعززت مبادئ النزاهة والشفافية، ازدادت قدرة الطبقة الوسطى على القيام بدورها التنموي والإسهام بفاعلية في تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.٠

- تطوير القطاع الخاص: يعد تطوير القطاع الخاص من العوامل الأساسية في احياء الطبقة الوسطى وان توسيعها وتعزيز دورها يساهم في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار الفردي والعام*
- إعادة تأهيل البنية التحتية ومعالجة مشكلاتها: تمثل عملية إعادة بناء وتطوير البنية التحتية، ولا سيما في قطاعي الكهرباء والنقل، أحد المرتكزات الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر خدمات كهربائية مستقرة وشبكات نقل فعّالة يسهم في تحسين بيئة العمل والاستثمار، ويعزز من مستوى المعيشة، فضلاً عن دوره في دعم استقرار ونمو الطبقة الوسطى.
- مكافحة الفقر وتقليص التفاوت الاجتماعي:

تعتبر مكافحة الفقر والمساواة وهدم الفجوة بين الطبقات واحدة من أهم اهداف التنمية المستدامة ٠

تجربة اليابان في بناء الطبقة الوسطى

شكّلت الطبقة الوسطى في اليابان إحدى الركائز الأساسية لاستقرار المجتمع الياباني الحديث وتعزيز مسار نموّه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويُنظر إلى اتساع حجم هذه الطبقة بوصفه أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في نجاح اليابان في بناء دولة حديثة ومتقدمة. ويرتبط هذا التحول ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها الدولة، والتي أسهمت في تحسين مستويات المعيشة وتوسيع قاعدة الفئات الوسطى داخل المجتمع.لقد أظهرت اليابان ان بناء طبقة وسطى قوية يتطلب سياسات طويلة الأمد في التعليم والتصنيع وخلق فرص العمل وأن الحفاظ عليها يحتاج الى التكيف المستمر مع التغيرات الاقتصادية والديموغرافية ويمكن الاستفادة من دروسها:

- الاستثمار في رأس المال البشري أهم من
- الاعتماد على الموارد الطبيعية٠.
- التعليم الجيد يمثل أساس تكوين طبقة وسطى قوية ومستقرة
- الوظائف المستقرة والإنتاجية العالية تساعد على توسيع الطبقى الوسطى
- التعاون بين الدولة والقطاع الخاص يمكن ان يسرع بعملية التنمية
- تقليص التفاوت الاجتماعي يسهم في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي

الخاتمة

نستنتج مما تقدم ان الطبقة الوسطى تمثل أحد المكونات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و مرتبطة ارتباطا وثيقاً بقدرة الاقتصاد على تحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال تنمية راس المال البشري وتحفيز الاستثمار والانتاج وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي وأن تكون قوة دافعة للانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد اكثر تنوعاً يعتمد على الصناعة والزراعة والخدمات

المصادر:

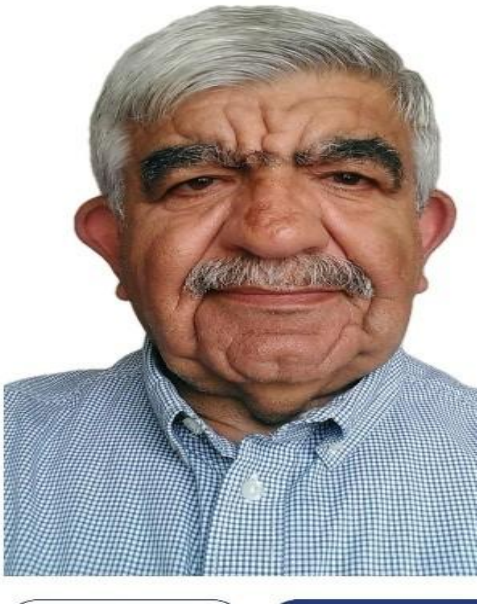
- مظهر محمد صالح-الطبقة الوسطى في العراق شبكة الإقتصاديين العراقيين-كانون الاول 2014

- حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية والحركات الثوريه من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية-ترجمة عفيف الرزاز-بيروت مؤسسة الابحاث العربية

- ابراهيم الحيدري.-نمو الطبقة الوسطى وضموره في العراق -شبكة الاقتصاديين العراقيين-ابريل 2016

- البنك الدولي تقارير التنمية الاقتصادية في العراق مسعود ضاهر-النهضة اليابانية المعاصرة-الدروس المستفادةعربياً-بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2004 -Pdf -مكتبة نور
- مواقع إلكترونية مختلفة .

عن الكاتب: الاستاذ ستار الخفاجي. اقتصادي مقيم في المهجر.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600